الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

دور المستشرقين والمفكرين العرب في علاقتنا مع الغرب

د. شاكر النابلسي
كاتب اردني-امريكا

أدى الاستشراق دوراً مهماً في القرن التاسع عشر والقرن العشرين في الخصام والوئام بين الإسلام والغرب. وهذا لا يعني أن الاستشراق قد بدأ في القرن التاسع عشر. فالاستشراق قد بدأ قبل القرن الرابع عشر، ولكن العرب لم يبدأوا في قراءة نتاجات المستشرقين إلا في القرن التاسع عشر، وتكثفت هذه القراءة في القرن العشرين.

صنفا المستشرقين

ومن خلال قراءة التيار الإسلامي لآثار المستشرقين وما كتبوه عن الدين الإسلامي وعن حياة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وعن تأويل الوحي، وغير ذلك من المواضيع الحساسة التي تصب في صميم حقيقة الإسلام بشكل خاص، انقسم المستشرقون إلى صنفين رئيسيين:

١- صنف نفض القداسة عن الإسلام، واعتبره حادثة تاريخية أخضعها لمناهج التحليل والتفكيك والتأويل، وخلص إلى نتائج لم تكن ترضي عموم التيار الإسلامي، بل هي أثارت حقدة وسخطه على الاستشراق وعلى الغرب عموما، الذي سمح لأبنائه بالقيام بمثل ذلك. فيما لو علمنا أن هؤلاء المستشرقين هم أنفسهم الذين أخضعوا المسيحية كذلك لمثل هذه المناهج، وتعاملوا مع الدين المسيحي كحادثة تاريخية، بعد أن نفضوا عنها القدسية الدينية، ونالوا كذلك سخط وحنق المسيحيين ورجال الكنيسة على وجه الخصوص. وقد كان هذا الصنف من المستشرقين سبباً في الخصام بين الإسلام والغرب. ومن هؤلاء المستشرقين: لويس برتران وكتابه "السراب الشرقي 1910 –"، وأندريه برومو، وموريس بارنو، ورينه فانلاند، ولاماوير، وارنست رينان، والمستشرق الاسباني فرانسيسكو سيمونيت، والمستشرق الهولندي دوزي (يوصف دوزي بأنه كان أكبر عدو للإسلام في تاريخ الاستشراق. وكان مستشرقاً ملحداً وناكراً جميع الأديان. وناصب المسيحية العداء كما ناصب الإسلام)، والمستشرق الألماني جوزيف شاخت، وغيرهم كثير.

٢- والصنف الثاني، هو من أسلم وتعلم اللغة العربية، ورحل بعضهم إلى الحجاز ليقترب من الإسلام وموطنه، وليرى الإسلام عن قرب شديد. ومن هؤلاء من كان أصلاً من عائلة مسلمة. فكانت كتابات هؤلاء عن الإسلام تتسم بعمق الإيمان المسبق بالإسلام، وانطلقت ككتابات إيمانية أكثر منها كتابات علمية مجردة، كما كان الحال لدى الصنف الأول. بل نستطيع أن نقول بأن هذا الصنف من المستشرقين الأيديولوجيين قد كتب من داخل الإسلام ونظر إلى الإسلام من خلال قلبه. وقد كان هذا الصنف من المستشرقين سبباً في الوئام بين الإسلام والغرب. ومن هؤلاء المستشرقين: المستشرق البولندي كازيمرسكي، والمستشرق الفرنسي غوستاف لوبون، والمستشرق النمساوي ليوبولد فايس (محمد أسد، الذي أعلن إسلامه، وزار مكة والمدينة ومكث فترة في الحجاز وكتب كتابه "الطريق إلى مكة")، والمستشرق الانجليزي آرنولد توينبي، والمستشرق الروسي سعدييف، والمستشرق الفرنسي ناصر الدين دينيه، والمستشرق اليوغسلافي أحمد اسمايلوفتش، والمستشرق الاسباني فرانسيسكو زيدين (ادعى أن أصله عربي، ولقب نفسه بالشيخ قدارة زيدين) وهؤلاء الثلاثة من المستشرقين الغربيين، كانوا قد أشهروا إسلامهم، وتعلموا اللغة العربية وأجادوها، وتسموا بأسماء عربية.

دور الاستشراق وردود الإسلاميين

لقد احتل الاستشراق خاصة في صنفه الأول مساحة ضخمة جداً في أدبيات الفكر العربي المعاصر، وخاصة من قبل التيار الإسلامي المتشدد واللين والمتوسط على السواء. وصدرت في المكتبة العربية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين مئات المؤلفات العربية الإسلامية التي ترد دعاوى المستشرقين من الصنف الأول، وتدافع عن الإسلام من داخل الإسلام وليس من خارجه، ومن منطلق المؤمنين به، وليس من منطلق العلماء الحياديين.

وكانت ردود التيار الإسلامي على القيم العلمية المجردة، التي طرحها المستشرقون تتسم بصبغة دينية محضة. وتمتلئ بآيات قرآنية كريمة وأحاديث نبوية شريفة. فكانت عبارة عن ردود دينية على دعاوى علمية. وكان على المفكرين المسلمين أن يقابلوا العلم بالعلم والإيمان معاً وليس بالإيمان وحده (لنعلم أن رجل العلم الأصيل لا يصدر بحثه إلا عن إيمان عميق كما قال آينشتاين. وأن النزاع بين العلم والإيمان يعود إلى سوء فهم وتقدير الصلة بينهما) فيما لو علمنا أن قسماً من الصنف الأول الذي ذكرناه من المستشرقين كان ملحداً، لا يؤمن بأي دين. وكان نتاجه الاستشراقي ينطلق من منهاج علمي مجرد في قراءة التاريخ والوقائع ليس إلا. وفي الفترة الواقعة بين ١٨٦٠-١٩٦٠ "كان الإسلام في أزمة، وتنقصه موارد الفكر والعلم ليحلل نفسه" كما يقول المفكر التونسي هشام جعيط (أوروبا والإسلام، ص ٧٤). ومن هنا، جاءت ردود التيار الإسلامي متكررة تكراراً كثيراً ومملاً، ومتشابهة تشابهاً كبيراً مضجراً، لا تختلف عن بعضها، وقراءة واحدة منها تغني عن قراءة الردود الأخرى.

نماذج من ردود التيار الإسلامي

وكانت غالبية هذه الردود تتلخص فيما يلي :

- إن الاستشراق الإسلامي على وجه الخصوص، تم من خلال حقد الغرب على الإسلام ومحاربته للإسلام ومحاولة لهدم هذا الدين. وما الاستشراق الإسلامي إلا صورة من صور الغزو الصليبي الثقافي المتكرر من حين لآخر للعالم الإسلامي. وأن جهود الاستشراق "لا تنم عن إخلاص تجاه المسلمين وتجاه عقيدتهم. وقد وصلت هذه الجهود إما إلى الإخفاق أو إلى الإساءة". (خالد زيادة، تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا، ص ٢١٦، نقلاً عن عبد اللطيف طيباوي، المستشرقون الناطقون بالانجليزية ومدى اقترابهم من حقيقة الإسلام والقومية العربية.)

- إن الاستشراق نوع من أنواع التبشير المسيحي للمسلمين. وأن التبشير مرتبط بالاستعمار (قال بهذا جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وشكيب أرسلان، وغيرهم). وأن الاستشراق نوع من الاستعمار الثقافي. وإن هدفه ليس علمياً بقدر ما هو ديني. وأن الكنيسة هي التي وراء النشاط الاستشراقي. وهذا ما ردده جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده في القرن التاسع عشر. وردده مفكرون وكتاب إسلاميون من بعدهم في القرن العشرين وقالوا: "إذا كان الاستشراق نوعاً من أنواع التبشير، فمعرفة هدف التبشير يعطينا بالتالي صورة عن هدف الاستشراق". كما قال محمد البهي (الفكر الإسلامي وصلته بالاستعمار الغربي، ص٥٢٥).

- إن المستشرقين الذين هاجموا الإسلام "هم إما مستشرقون علمانيون ماديون لا يؤمنون بالغيب، وإما أنهم يهود ونصارى لا يؤمنون بصدق الرسالة التي أعقبت النصرانية، وكلاهما مرفوض في فكره ومنطقه"، كما قال عماد الدين خليل، (المستشرقون والسيرة النبوية، ص١١٩،١٢٠).

- إن هؤلاء المستشرقين عبارة عن "طائفة تعمدت الدس والتشويه وتقصت التفسخات والهفوات التي عرفتها المجتمعات الإسلامية في مختلف المراحل فضخمتها بغية إضعاف مواطن القوة، واغتنام أماكن الضعف". كما قال منذر معاليقي (الاستشراق السياسي ومواقفه من العروبة والإسلام، ص٦٠).

العرب والاحتلال العثماني

أحدث الاحتلال العثماني للعالم العربي (١٥١٧-١٩١٨) قطيعة واضحة بين الشرق والغرب، وبين العرب والغرب، وعزل الثقافة العربية، وحال بينها وبين التلاقح مع الثقافة الغربية. ويقول عبد الرحمن الجبرتي (١٧٥٤-١٨٢٢) المؤرخ المصري، بأن العرب لم يعوا الهوة السحيقة التي تفصل بين العرب والغرب، إلا بعد أن جاءت الحملة الفرنسية، وتعرفوا من خلالها على المنجزات العلمية الغربية، وعلى المنجزات الحضارية الأوروبية. وأنهم قبل هذه الحملة كانوا في سبات عميق، وكانوا ما زالوا يعتبرون أنفسهم "خير أمة أخرجت للناس"، فوجدوا أمامهم أمة –فرنسا –أكثر منهم علماً، وأبرز تقدماً، وأكبر عقلاً، وأغزر خيراً، فصدموا صدمة كبيرة. وإن مناداة جيل النهضة العربية في القرن التاسع عشر بالديمقراطية والعدالة والمساواة والأخذ بأسباب العلم، لم تكن إلا أثراً من آثار حملة نابليون على مصر في نهاية القرن الثامن عشر.

طلائع التنوير

فلم تكن مسألة التقدم العلمي والنهوض الحضاري والديمقراطية السياسية وأهمية التربية ووجوب إشراك الشعب في الحكم واردة لدى رفاعة الطهطاوي (١٨٠١-٧٣) إلا عندما سافر إلى باريس، وعاد بكتابيه "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، و "مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية". وعلي مبارك (١٨٢٤-٩٣) لم ينادِ بالتقدم وبالتركيز على أهمية المعرفة، وبأن العدل والعلم أساس التقدم إلا بعد أن عرف أن العلم وحده هو الذي نقل أوروبا من الوحشية إلى الآدمية، وكانت مظاهر هذه الآدمية ما تركته الحملة الفرنسية في مصر من آثار حضارية وعلمية.

ولعل أفكار الأفغاني في الديمقراطية والعدالة والمساواة وضرورة الأخذ بأسباب العلم والتربية الحديثة، وكذلك أفكار محمد عبده، وبطرس البستاني، وعبد الرحمن الكواكبي، وإبراهيم اليازجي، وعبد الله النديم، وشبلي شميل، وطاهر الجزائري، ورفيق العظم، ومحمد القاسمي، وصدقي الزهاوي، ولطفي السيد، وفرح أنطون، وعبد الحميد الزهراوي، وعلي يوسف، وحسين الجسر، وجورجي زيدان، وفؤاد صروف، وغيرهم من أعلام النهضة العربية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كانت أثراً من آثار الحملة الفرنسية على مصر. غير منكرين أن الجوهر الحقيقي للدين الإسلامي، كان الدعوة إلى الأخذ بأسباب العلم للتقدم، ولكن هذه الدعوة ظلت دعوة على الورق إلا في عهود محدودة، ولم تر النور الجديد إلا من خلال لقاء الشرق بالغرب على أرض الواقع في نهاية القرن الثامن عشر، ومواجهة العلم للجهل وجها لوجه، وصوتاً لصوت.

ولنلاحظ أن أفكار الأفغاني وعبده، تميزت في هذا الشأن بالضبابية، وعدم الوضوح، وعدم الجزم والقطع. وأن كليهما تجاهل الأبعاد القيمية للحضارة الغربية. وخلطا بين البعد الخلقي والبعد الثقافي في الحضارة الغربية، كما خلطا بين التمدن والأخلاق. وفي هذا يقول الأفغاني "إن المقلدين للتمدن الغربي، إنما يشوهون وجه الأمة، ويضيعون ثرواتها، ويحطون من شأنها". واعتبر كل من الأفغاني وعبده أن تفوق الإسلام الأخلاقي يفوق تقدم أوروبا الثقافي. وهذا القول ينطبق على معظم المفكرين من التيار الديني في عصر النهضة. (أنظر: غسان سلامة وآخرون، التراث وتحديات العصر في الوطن العربي، ص٣٥٤).

مرارة الجهل المقدس

ولعل هذه المواجهة العلمية المُرَّة للجهل المقدس، والتي كانت أكثر مرارة من المواجهة العسكرية، هي التي زعزعت كيان المؤسسة الدينية السلفية في مصر، وجعلتها تقود حملة المقاومة الدينية المسلحة ضد نابليون. فنابليون لم يُلحق ضرراً بمصر، يستوجب مقاومته هذه المقاومة العنيفة، التي اضطرته للجلاء عن مصر بعد أربع سنوات، إلا بعد أن عبأت المؤسسة الدينية التقليدية السلفية الرأي العام المتدين والشارع المصري المتدين بطبعه ضد حملة نابليون، الذي جاء بأفكاره وعلومه المهددة للجهل المقدس أكثر مما جاء بعسكره ومدافعه لزعزعة اليقينات الدينية السلفية وزحزحة القناعات الدينية السلفية، ومواجهة العلم للخرافة والموروث الشعبي الأسطوري. والدليل على ذلك أن نابليون عندما جلا عن مصر، بعد أربع سنوات من دخوله إليها، ترك فيها، وأعطاها، أكثر مما أخذ منها بكثير. ولا يزال مما تركه فيها وأعطاها إياه باقٍ إلى يومنا هذا، في الحياة المصرية الفكرية.

الدعوة لعدم الانبهار بالحضارة

ينادي التيار الإسلامي دائماً وفي كل الظروف بعدم الانبهار بالحضارة الغربية، وعدم حبس النفس في "عقدة الخواجة". ويلاحظ بعض مفكري هذا التيار، أن مقاومة التغريب قد اشتدت في العالم العربي رداً على محاولات الغرب لتسويق ثقافته في العالم العربي.

ويطالب هؤلاء بالجواب عن سؤال صعب وهو:

-كيف يمكن لنا نحن العرب، أن نصل بمجتمعاتنا إلى نظرة موضوعية تنطلق من الثقة بالنفس والانتساب إلى الذات والشعور بالندية بعيداً عن التشنج؟

مزاعم وأسئلة

في زعمي أننا أقل أمم الشرق تأثراً بالحضارة الغربية. وفي زعمي أن الفكر الغربي لم يؤثر على الفكر العربي إلا بقدر ما استطاع هذا الفكر العربي أن يستوعب. فكان حال الفكر العربي حال الطالب الذي لم يكمل المرحلة الإعدادية، وتم وضعه في أرقى جامعات الغرب لكي يتلقى تعليمه فيها. فهل يمكن له أن ينجح في هذه الجامعات؟

ومن هنا ندرك، أن الخلل ليس في الأفكار الواردة أو "المستوردة" كما يطلق عليها البعض، ولكن الخلل في عدم ملاءمة التربة العربية لشروط النهضة أو الحضارة الجديدة.

- فهل نحن جاهزون مثلاً للديمقراطية، أو العلمانية، أو العولمة، أو أي معطى حضاري حديث؟

وفي زعمي أننا أكثر أمم الشرق التي أخذت قشور الحضارة الغربية، وتركت اللب والجذور. وفي زعمي أننا غير منبهرين بهذه الحضارة قدر انبهار الأمم الشرقية الأخرى. وفي زعمي أن الانبهار بالشيء يأتي على درجة من الكبر أو الصغر بقدر ثقافة المتلقي، وفهمه، ووعيه لما يتلقى، والانبهار به.

فكيف يمكن للجاهل أن ينبهر بأي أثر فني أو أدبي أو علمي،من دون أن يكون على وعي وعلى معرفة بهذه الآثار المُبهرة؟

فالانبهار أساسه العلم والمعرفة بالشيء. فهل نحن على درجة كبيرة من العلم والمعرفة لكي ننبهر هذا الانبهار العظيم بالغرب الذي يصوره لنا التيار الفكري الإسلامي؟ وهل انبهارنا بالغرب هو انبهار الجهلة أم انبهار العلماء؟

فإذا كان انبهار العلماء، فنحن في حل منه، لأننا لسنا بالعلماء.

وإن كان انبهار الجهلة - وهذا هو انبهارنا - فما فائدة الغرب من استعمال الأدوات الاستعمارية الحديثة كافة لإبهارنا - كما يقول دعاة التيار الإسلامي - وهو يعلم أنه يصرخ في واد، وينفخ في رماد؟

والتيار الإسلامي يدعو إلى عدم الاستعانة بالغرب ومنجزاته الحضارية وبناء حضارتنا من الداخل. وهم يقولون انه "يجب الحذر الشديد من استعارة المنجزات الحضارية والنماذج الأجنبية، والانطلاق دوماً من فكرة بناء الحضارة من الداخل مع الاستنارة بتجارب الآخرين".

وهذا يعني الدعوة في نهاية القرن العشرين، إلى القطيعة الثقافية مع الغرب، وهي الدعوة التي سادت العالم العربي مدة تزيد على عشرة قرون، منذ نهاية ولاية الخليفة عبد الله المأمون إلى الآن، والتي خلالها لم يكن لدى أحد أية مقدرة على استنطاق الأفكار، ذلك أن المجتمع العربي الإسلامي "لم يكن قد أسس نشاطه العقلي والاجتماعي على اهتمام أسمى" كما قال المفكر الجزائري مالك بن نبي (مشكلة الثقافة، ص٦٦).

وهذه الدعوة لا تعني ظاهرياً القطيعة الثقافية والحضارية مع الآخر، بقدر ما تعني باطنياً الدعوة إلى القطيعة مع النفس أيضاً ونتيجة لذلك، أي مع تراثنا ذاته. ذلك أننا لا نعرف أنفسنا إلا من خلال الآخر.

الثالث عشر (وريقة قانون حماية الصحفيين)

زياد العجيلي
اعلامي

يحتدم، النقاش بشأن اهمية و مشروعية (قانون حماية الصحفيين) الذي قدم لمجلس النواب، شهر شباط الماضي.
القانون الذي قدمه البعض، خلسة، للرئاسات الثلاث مازال محط جدل كبير بين الصحفيين - اعضاء النقابة و الاخرين - فالبعض يرى فيه دعاية انتخابية للذين كتبوه، بسرية، والبعض الاخر من الصحفيين والاكاديميين وجدوا فيه ثغرات كبيرة بالصياغة و التعاريف و بلغته الركيكة.

ومما لايقبل الشك ان زملائي الاثني عشر الذين اصدروا، الاسبوع الماضي، بياناً بخصوص (وريقة قانون الحماية) واعتراضهم عليه و مدى صلاحية من قدمه، كانوا قد انطلقوا من مبدأ الحرص على اختصاصهم و مهنتهم والتزامهم تجاه تطوير العمل المهني من كل النواحي و الجهات، اما من قدموا القانون بصيغته، التي اجدها انا (ضعيفة جداً)، كانوا يسعون للحصول على قلة مكتسبات عامة للصحفيين واخرى كبيرة لهم.

ومن غير المقبول بتاتاً ان ينعت (الاثنا عشر) من زملائنا المخضرمين في العمل الصحفي، و الذين اعترضوا بصيغة قانونية على (وريقة الحماية)، بكلمات و مسميات تختلف عن شرفهم المهني و خلقهم العام وتاريخهم الاكاديمي. وأود الاشارة هنا ان عشرات آخرين بل المئات من الصحفيين اعترضوا على مواد القانون.

وصفي للقانون بالضعيف، لم ينطلق مثلما قد يحاول البعض تفسيره من توهيمات او افكار شخصية، انما البحوث والدراسات والاطلاع على القوانين الدولية ذات الشأن هي التي جعلته يوصف بهذا الوصف المؤسف، وببسيط العبارة فانه كقانون يراد منه حماية كاملة للصحفيين في المستقبل البعيد و للاجيال الصحفية القادمة، وليس خلال المرحلة الحالية- العصيبة-التي يمر بها العراق، و كما يعلم جميع الصحفيين المحترفين ان الحماية القانونية الدولية لهم في حالة السلم مختلفة عن الحماية في حالة النزاعات العسكرية.

وهناك آليات قانونية دولية تمكن الصحفيين من الدفاع عن حقوقهم من خلال معرفة الإطار القانوني الدولي للعمل الصحفي وأساليب استعماله. فمعرفة الصحفي لحقه هو أول وسائل دفاعه. ففي حالة السلم فإن حماية الصحفيين تكون مكفولة بمقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان (International Law of Human Rights)، أما في حالة النزاعات المسلحة فيطبق عليهم القانون الدولي الإنساني (International Humanitarian Law). و لا اعتقد ان من كتب (قانون الحماية) قد اخذ بنظر الاعتبار هذه القوانين الدولية . او ربما كان يجهل وجودها.

وان من يطلع على (وريقة القانون) بالتأكيد يجده يفتقر الاشارة لهذه القوانين الدولية المهمة، التي يمكننا ان نحاجج بها مستقبلاً من يحاول الاعتداء علينا كصحفيين و مقاضاته وفقا لها، وهو ما يعطينا قوة (فولاذية) بالتحدث عن حقوقنا الصحفية .

(وريقة القانون) ، التي تكونت من (٤٤٢) كلمة عليها ملاحظات كبيرة و كثيرة جداً، و ربما تحتاج لملاحظات قد تصل لمئات آلاف الكلمات، بسبب الغموض و الجهل في كتابتها، و منها ان القانون يجيز في مادته الرابعة كشف الصحفي مصادره امام القضاء، و بامكان السلطات استحصال امر قضائي بذلك، وهذا اخلال بمبدأ حماية مصادره الصحفية. اما، في مادته الثامنة، فيجيز للاجهزة الامنية التدخل بعمل الصحفي اذا ما توفر (مسوغ شرعي) وهذا النص يوفر ذريعة للتدخل والتاويل لصالح اجهزة الامن. مع وجود ملاحظات قانونية صريحة على كل مواده .

والملاحظ من جانب اخر ان القانون كان بعيداً كل البعد عن الوسائل والاجراءات الحمائية التي يجب على الصحفيين مراعاتها في مناطق النزاعات، حيث انه لم يذكر لا من بعيد و لا من قريب التصنيف الميداني للمراسلين الحربيين الذين يرافقون القوات العسكرية، في وقتنا الحالي، ولم يوضح لهم القانون كيفية حماية الصحفيين لانفسهم من خلال القوانين الدولية المذكورة التي يجب ان ننبه الصحفيين المكلفين بالقيام برفقة، قوة عسكرية، انه لا يجوز لهم ان يكونوا ا جزءاً منها، و لا يجوز لهم ايضاً ان يرتدوا الزى العسكرى او ارتداء تجهيزات وقاية مشابهة لتجهيزات القوات العسكرية ، حتى لا يكونوا طرفاً في النزاع و ليحافضوا على حياديتهم.

والواضح لنا اليوم ان من تفرد بكتابة (وريقة القانون) لم يبذل جهداً في استشارة منظمات دولية مختصة بحماية الصحفيين، و التي بذلت جهوداً مضنية من خلال دولها عام ٢٠٠٦ باستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بالإجماع يدين كل أشكال الاعتداء على الصحفيين في مناطق النزاع المسلح ويطالب المتحاربين بوقف استهدافهم واحترام الدور الذي يضطلعون به في إيصال الحقيقة. ويشدد القرار الذي حمل الرقم (١٧٣٨) وتقدمت به فرنسا واليونان ودعمته بريطانيا وسلوفاكيا والدنمارك على أن الصحفيين في مناطق النزاعات مدنيون ويجب أن يحموا على هذا الأساس إلا إذا قاموا بعمل يتنافى مع كونهم مدنيين. فهذا القرار الدولي المهم لم يذكر او يعتمد عليه بكتابة قانون حماية الصحفيين ، و الذي كان من المفترض ان يستغل من قبلنا لإثارة انتباه المجتمع الدولي للمخاطر التي يواجهها الصحفيون والعاملون في حقل الإعلام والمهن ذات العلاقة أثناء قيامهم بواجبهم في العراق .

و هنا اشير الى كارثة زجت بالمادة الثالثة من القانون و التي تكشف عن تشويش وضبابية لفهم قانون حق الوصول الى المعلومات، و التي تعد بحد ذاتها قوانين كبيرة تسمى دولياً بـ (قانون الاستعلام) او (قانون الشفافية) وتعنى هذه القوانين بمحاربة الفساد في بلدان العالم ولا تخص تحديداً الصحفيين بل تجيز لمواطنيها أن يطلعوا على سجلات ومستندات عامة. وإن أكثر من (٧٣)دولة أصدرت هذه القوانين وهي قوانين تهدف الى تشجيع الشفافية في الحكم. ويحتفل العالم قاطبة سنويا يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر، وذلك لإقرار القانون اوللترويج له و يمكن من خلاله لأي فرد او منظمة ان يطلب الإطلاع على ملفات ومستندات تحتفظ بها المؤسسات الحكومية. ولدى السويد أقدم قانون من هذا القبيل في العالم، اذ سن قبل نحو ٢٠٠ عام. في سعيها لأن تبين لمواطنيها ان لديها أنظمة أكثر شفافية وخاضعة أكثر للمحاسبة، ومثل هذه القوانين تبنى دولاً متحضرة على أساس متين.

اما (وريقة قانون حماية الصحفيين) فتريد ان تختصر هذا القانون العظيم بجملتين باهتتين ، و التي بكل تأكيد ستحرم المجتمع العراقي كله من حقه في الاطلاع على المعلومات.

لا اريد ان اعلق على كل ماجاء بمواد (وريقة الحماية) انما اريد ان انتقد الفكر الشمولي الذي جاء بالمادة السادسة عشر و والتي عرفت " الصحفي: هو الذي يعمل في الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية ومنتمٍ الي نقابة الصحفيين العراقيين. " و الواضح بهذه المادة ان من صاغها يفتقر تماماً لامتلاك ائ نسخة من الدستور العراقي الحديث ، وهي مخالفة صريحة لمواد الدستور خاصة المادة ٣٩ التي تعد الانتساب الى المنظمات طوعيا وليس الزاميا، في حين ان المادة ٢ من "مسودة اتفاقية الأمم المتحدة" تنص على أن "الصحفي شخص حاز على صفته الصحفية إما بتشريع قومي أو بالممارسة. وكي يتمتعوا بحماية خاصة، على الصحفيين امتلاك بطاقة صادرة عن السلطات القومية". و تفسير المادة القانونية ان هوية الصحفيين تمنح لتسهيل العمل و ليس للاعتراف بمهنته الصحفية.

وفي ظل النظام الديمقراطي الذي نتمتع به اليوم، بعد انتهاء النظام الشمولي ، لزملائي الاثني عشر و انا معهم الثالث عشر الاحقية بإبداء آرائنا تجاه ما يخصنا كما و يعطينا هذا النظام حق المشاركة في صياغة قوانين المهنة الصحفية التي لا تقتصر على لجنة أو منظمة بعينها، ولكنها مسؤولية جماعية تقع على عاتق الصحفيين وكل المهتمين بالأمر. (ولا يجوز لاحد ان يتهمنا اتهامات باطلة بسبب اعتراضنا هذا)

لذا فان مجلس النواب العراقي ملزم باعادة النظر بـ (وريقة القانون) المقدمة له، وافساح المجال للصحفيين والاكاديميين المتخصصين بصياغتها من جديد بمستوى يرتقى و يضاهي ما موجود في القوانين الدولية. وبحسب زملائنا الصحفيين و القانونيين فان الطعن قانونياً بـ (وريقة القانون) سهل للغاية لان جهة لا ينتمي لها جميع الصحفيين تريد ان تكون " الممثل الشرعي و الوحيد لهم " خلافاً لبنود الدستور.

و اعبر عن اسفي لبعض العقليات التي لا تستطيع ان تخرج من اطار التفكير بالعقلية و الروحية الشمولية ، والتي تنظر للرأي الآخر على انه مؤامرة ، يجب ان تقمع ، و لا تتردد باعتماد العنف والاغتيالات لوأد الافكار الاخرى او ايقافها عن ابداء الرأى خوفاً من حملة افتراءات و تلفيقات لا تقف عند حدود اخلاقية.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ـ لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢ـ يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣ـ ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@yahoo.com